● أخبار قصيرة

الصلب.. ركيزة القوة الصناعية ورافعة الاستقلال الاقتصادي

يُمثّل قطاع الصلب في إيران أحد أبرز ركائز الصناعة الوطنية، وعنواناً للاعتماد على الذات في ظل التحديات الاقتصادية العالمية، حيث تؤكد هذه الصناعة قدرتها على المنافسة دولياً، مدفوعة بالموارد المحلية، والتكنولوجيا المتقدمة، والكوادر الوطنية المتخصصة. كما يُشكّل إنتاج الصلب في إيران أحد أعمدة القوة الصناعية، ومؤشراً رئيسياً على الاستقلال الاقتصادي والقدرة الإنتاجية الوطنية.
هذا التقدم يعكس اعتماد الصناعة على الموارد المحلية، والتكنولوجيا المتطورة، وسلسلة إنتاج متكاملة، وصولاً إلى المصانع الكبرى، مثل فولاد هرمزغان في مدينة بندرعباس (جنوبي إيران) الذي يمثل نموذجاً لهذه القدرة الصناعية.
ولا تنظر إيران إلى الصلب كمنتج صناعي فحسب، بل كرافعة استراتيجية للتنمية المستدامة، باستخدام التكنولوجيا الحديثة، والتحول الرقمي، بالتوازي مع تحسين الأداء البيئي وتقليل البصمة الكربونية.

نمو الصادرات عبر المنافذ الحدودية في جنوب شرق البلاد

أعلن محافظ سيستان وبلوشستان عن تحقيق نمو بنسبة ٣٩٪ في الصادرات عبر المنافذ الحدودية في جنوب شرق البلاد. وقال منصور بيجار، في إشارة إلى اتفاق رئيسي إيران وباكستان على رفع حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى سقف ١٠ ملايين دولار سنوياً، إن الحدود الجنوبية الشرقية للبلاد، لاسيما منطقة ميرجاوه، تُعدّ أحد المحاور التنفيذية لتحقيق هذا الهدف.
وأضاف: إن الصادرات عبر الجمارك التابعة للمحافظة خلال الأشهر العشرة الأولى من العام الحالي الإيراني (بدأ في ٢٠ آذار/ مارس ٢٠٢٥) سجلت نمواً بنسبة ٣٩٪ من حيث الوزن و١٤٪ من حيث القيمة، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

٦٤٣ مليون دولار.. قيمة الصادرات غير النفطية من محافظة كردستان

أعلنت مصلحة الجمارك بمحافظة كردستان (غرب البلاد) أن الصادرات غير النفطية للمحافظة للعام الإيراني الجاري بلغت مليوناً و ٢٧٠ طناً وبقيمة ٦٤٣ مليون دولار. وقال مراقب الجمارك بالمحافظة فرامرز أميدي: أنه تم خلال الفترة ذاتها استيراد ما وزنه ٢١٧ ألف طن من السلع بقيمة ٦٥٠ مليون دولار عبر المحافظة.
يذكر أن حدود باشماق الرسمية لمريوان في كردستان، تعد أحد أهم الحدود الرسمية البرّية لإيران مع إقليم كردستان العراق.

فيما يؤكد على أولوية الاعتبارات البيئية في تنفيذ المشاريع الوطنية

رئيس الجمهورية يوجّه بتوفير العملة الأجنبية اللازمة للأدوية والمستلزمات الطبية

أصدر رئيس الجمهورية تعليمات مهمة لتوفير العملة الأجنبية اللازمة في مجال الدواء والمستلزمات الطبية، مشدداً على ضرورة المزيد من الاستثمارات في صناعة الأدوية.
جاء ذلك في اجتماع تخصصي عُقد يوم الخميس الماضي برعاية الرئيس مسعود بزشكيان ومشاركة جمع من كبار المسؤولين الاقتصاديين والصحة في الحكومة، وكذلك رؤساء وممثلي الشركات العاملة في مجال الإنتاج والواردات والتوزيع في حقل الأدوية والمستلزمات الطبية.
وشرح العاملون في صناعة الدواء، في الاجتماع، وجهات نظرهم وقضاياهم، إذ طمأنهم رئيس الجمهورية بأن الحكومة تضع على جدول أعمالها معالجة قضايا هذا الحقل الاستراتيجي.
وحضر الاجتماع كل من وزير الصحة والعلاج والتعليم الطبي، ورئيس البنك المركزي ورئيس منظمة التخطيط والميزانية.

إصلاح أنماط استهلاك الطاقة في الوحدات السكنية، من خلال اعتماد معايير مناسبة للتبريد والتدفئة، يجب أن يؤخذ على محمل الجد

أولوية الاعتبارات البيئية في تنفيذ المشاريع الوطنية

على صعيد آخر، شدد الرئيس بزشكيان على أولوية مراعاة الاعتبارات البيئية في تنفيذ جميع المشاريع الوطنية؛ لافتاً إلى ضرورة الإلتزام بالمتطلبات البيئية والفنية والبنيوية خلال تنفيذ المشاريع العمرانية والصناعية في البلاد.
وفي تصريح له، الثلاثاء الماضي، خلال مراسم افتتاح ووضع حجر الأساس لـ ١٢٠ مشروعاً مشتركاً لدى وزارة الدفاع وإسناد القوات المسلحة بالتعاون مع عدد من الوزارات موضع التنفيذ، وجّه رئيس الجمهورية تعليمات إلى وزراء «الطرق» و«الطاقة» و«النفط» بضرورة إعطاء الأولوية في سياساتهم وقراراتهم التنفيذية للمعايير البيئية، وإصلاح أنماط استهلاك الطاقة، واستخدام مصادر الطاقة النظيفة، إلى جانب استكمال البنى التحتية الخدمية والنقل.
وفي إشارة إلى ملف تطوير الإسكان داخل المدن، ولا سيما في المناطق المحاذية للوحدات الصناعية والإنتاجية، أوضح بزشكيان: أن أي تخطيط لإنشاء وحدات سكنية، يتطلب الإلتزام بالمعايير الفنية والبنيوية، بما في ذلك إعادة تدوير المياه، واستخدام مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة، وضمان استدامة توفيرها. وأضاف: أن إصلاح أنماط استهلاك الطاقة في الوحدات السكنية، من خلال اعتماد معايير مناسبة للتبريد والتدفئة، يجب أن يؤخذ على محمل الجد؛ مؤكداً في الوقت نفسه بأن الاستكمال الكامل للبنى التحتية والمرافق الخدمية والتعليمية والصحية يُعدّ من المتطلبات غير القابلة للتجاهل من أجل تحسين جودة حياة المواطنين.

النائب الأول لرئيس الجمهورية يستقبل سفير سلطنة عمان الجديد

رفع مستوى العلاقات الاقتصادية بين طهران ومسقط إلى ٥ مليارات دولار

دعا النائب الأول لرئيس الجمهورية محمد رضا عارف، خلال استقباله يوم الثلاثاء الماضي، سفير سلطنة عمان الجديد في طهران يعرب بن قحطان البوسعيدي، إلى زيادة مستوى التبادلات التجارية والاقتصادية بين إيران والسلطنة، وصولاً إلى ٥ مليارات دولار سنوياً، وذلك إنطلاقاً من الأواصر التاريخية والودية القائمة بين البلدين.
وأكد عارف، خلال هذا اللقاء، على "أن العلاقات بين طهران ومسقط لطالما قامت على أساس الثقة والتعاون المتبادلين". كما أعرب نائب رئيس الجمهورية عن تقديره لمواقف السلطنة من القضايا الإقليمية؛ مؤكداً على ضرورة توسيع التعاون الثنائي في مختلف المجالات، ولا سيما في مجال العلوم والتقنيات المتقدمة، ومتطلعاً إلى زيادة حجم التبادلات الاقتصادية من نحو ٢/٥ مليار دولار حالياً إلى ٥ مليارات دولار.
وتطرق عارف إلى الدور البنّاء لسلطان عمان في تعزيز العلاقات الثنائية؛ معرباً عن ثقته بأن يشهد مسار تطوير التعاون بين البلدين زخماً أكبر مع مباشرة السفير العماني الجديد مهامه في طهران.

ثبات مواقف مسقط حيال طهران

من جانبه، أكد سفير السلطنة عزم بلاده على توسيع العلاقات مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية؛ مشيراً إلى توجيهات السلطان هيثم بن طارق آل سعيد لتذليل كافة العقبات التي تعترض مسار تطوير التعاون الثنائي، وأوضح أن هناك طاقات وإمكانات واسعة لتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية والمالية بين البلدين؛ داعياً إلى توسيع التعاون الثنائي، بما في ذلك في مجال الطاقات المتجددة.
وشدد السفير العماني، خلال اللقاء، على ثبات مواقف مسقط حيال طهران؛ منوهاً بموقف السلطنة الداعم لنهج إيران في تحقيق السلام والاستقرار الإقليميين، واستعدادها للتعاون في هذا الإطار.

ثورة لوجيستية.. ١٢ ميناء من الجيلين الثاني والثالث في إيران

مهّدت منظمة الموانئ والملاحة الإيرانية الطريق لجذب الاستثمارات وتحويل هذه الموانئ إلى مراكز لوجستية وتوزيع للبضائع، من خلال إنشاء مناطق اقتصادية خاصة في موانئ الإمام الخميني(رض) والشهيد رجائي وأميرآباد، وتطوير موانئ لتصبح من الجيل الثاني والثالث.
وبناءً على إعلان منظمة الموانئ، تتمتع إيران بأكثر من ٥٨٠٠ كيلومتر من الشريط الساحلي وإمكانية الوصول إلى المياه المفتوحة عبر الخليج الفارسي وبحر عمان، مما يمنحها موقعاً استراتيجياً في صناعة النقل البحري، وتُعدّ موانئ البلاد العمود الفقري للتجارة والمسار الحيوي لربط الاقتصاد الوطني بالأسواق العالمية.
وأشار حميد رضا آبائي، المدير التنفيذي لمشاريع التطوير في منظمة الموانئ والملاحة، إلى أن ٧ موانئ في البلاد تنتمي إلى فئة موانئ الجيل الثاني، قائلاً: تمتلك هذه الموانئ القدرة على التحول إلى مراكز لوجستية وتوزيع كاملة للبضائع، وقد تم قبول هذا الأمر من قبل خطوط الشحن وأصحاب البضائع. وأضاف: تعمل حالياً أكثر من ٥٠٠٠ شركة باستثمارات من القطاع الخاص في هذه المناطق.
من جانبه، صرح مسعود بل مه، الأمين العام لجمعية الشحن والخدمات المرتبطة بإيران، بأن موانئ إيران ستحافظ على مكانتها حتى في ظل القيود والعقوبات، قائلاً: على الرغم من أن ميناء جبل علي معروف كمحطة رئيسية في المنطقة، إلاأن الاستثمار العالمي في ميناء الشهيد رجائي يمكن أن يُظهر المكانة الحقيقية لموانئ إيران أكثر من أي وقت مضى. وتابع: ٥ موانئ في البلاد لديها القدرة على التحول إلى موانئ من الجيل الثالث، تشمل ميناء الشهيد رجائي، وميناء الشهيد بهشتي في تشابهار، وميناء الإمام الخميني في الجنوب، وميناءي أميرآباد وكاسبين في الشمال. كما أن الاهتمام بسواحل مكران وتطوير الصناعات النفطية والبتروكيماوية والمعدنية يدعم هذه القدرة الاستراتيجية.

١٥ ألف كيلومتر.. طول خطوط أنابيب المنتجات النفطية في إيران

أعلن المدير التنفيذي لشركة خطوط الأنابيب والاتصالات النفطية حول طول خطوط أنابيب المنتجات النفطية في البلاد، قائلاً: كان يوجد في السابق ١٤ ألف كيلومتر من خطوط أنابيب المنتجات النفطية في البلاد، وهذا العام ومع تشغيل حوالي ألف كيلومتر من الخطوط الجديدة، وصل الطول الإجمالي إلى ١٥ ألف كيلومتر.
وقدّم علي أحمدي بور صورة دقيقة عن أداء شبكة نقل النفط والمنتجات النفطية، والمشاريع المنفذة ومشاريع التطوير في العام الإيراني الجاري (ينتهي في ٢٠ مارس/ آذار) والخطط المستقبلية، مضيفاً: كان هذا العام واحداً من أكثر الأعمال كثافة وأهمية بالنسبة لهذه الشركة.
وحول طول خطوط أنابيب المنتجات النفطية في البلاد، قال أحمدي بور: كان يوجد في السابق ١٤ ألف كيلومتر من خطوط أنابيب المنتجات النفطية في البلاد، وهذا العام ومع تشغيل حوالي ألف كيلومتر من الخطوط الجديدة، وصل الطول الإجمالي إلى ١٥ ألف كيلومتر. وأضاف: تشمل هذه الألف كيلومتر ٢٢٠ كيلومتراً من خط الأنابيب بين تبريز وخوي وأورمية، وأكثر من ٣٣٠ كيلومتراً من خط الأنابيب بين سبزآب وشازند، وحوالي ٤٦٠ كيلومتراً من خط الأنابيب بين بندرعباس ورفسنجان.
وتابع: تم حتى الآن ربط ٢٥ محطة توليد طاقة بشبكة نقل النفط، منها ٦ محطات تم ربطها خلال عهد الحكومة الحالية. وأوضح: بحلول نهاية هذا العام، سيتم أيضاً ربط محطتي تابان يزد وسمنغان سيرجان بشبكة النقل، وستتلقى كل منهما حوالي ٢٠ مليون لتر من الوقود شهرياً عبر خطوط الأنابيب. كما تجري حالياً عملية ربط محطتي لوشان وشريعتي مشهد.
وفي وصفه لتطوير التقنيات الحديثة في خطوط الأنابيب الجديدة، أضاف أحمدي بور: في تصميم الخطوط الجديدة، تم التخطيط لنشر الألياف الضوئية واستخدام قدرات نظام سكادا، كما يجري حالياً تركيب أنظمة للكشف عن أي حركة أو اعتداء بجانب الخط، وأنظمة كشف التسريبات.